JINCE, Issue No. 4 (2021)

مجلة مركز المسكوكات الإسلامية - مصر

Journal of Islamic Numismatics Center, Egypt

JINCE

Fayoum University

العدد الرابع(٢٠٢١م)، ص ص: ٤١- ٦٨

أضواء جديدة على البعد الوظيفي لدار الضرب في العصر الإسلامي

New Shed-lights on the Functions of "Mints" in Islamic Era

محمد عبد الستار عثمان

أستاذ العمارة والآثار الإسلامية، كلية الآثار جامعة سوهاج- مصر

Muhammad Abd Al-Sattar Othman

Prof of Islamic Archaeology, Sohag University- Egypt.

Email: Muhammad.Absalsattar@arch.sohag.ed.eg

الملخص

يتناول هذا البحث دار الضرب كمؤسسة إدارية مهمة تصدر المسكوكات وغيرها، وهو دور وظيفي مهم يرتبط بالأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية للدولة التي تتبعها دار الضرب، فلم تكن دار الضرب -كما هو شائع- مجرد مصنع لإنتاج المسكوكات، ومن خلال هذه الرؤية الواسعة لوظيفة دار الضرب يؤكد البحث على المؤشرات التي تدلل على هذا الدور والتي لم تعرض لها الدراسات السابقة عن دور الضرب من خلال سياقات ترتبط بالأبعاد السياسية التي تعكسها نقوش المسكوكات.

وتعالج هذه الورقة نقاطًا بحثية دقيقة تحقق أهدافها، فتعرض لأهمية تشغيل دار الضرب وارتباط ذلك بسياسة الدولة، ثم تربط بين نقوش المسكوكات ووظيفة دار الضرب، كما تشير إلى أن دور الضرب كانت تضرب منتجات أخرى منها ما يتصل بالنقود كدراهم الكيل أو غير ذلك من إصدارات تخدم أهداف الدولة الدعائية والسياسية والاقتصادية، ثم تعرض الورقة لتطور مهام دار الضرب في العصر الحديث في إطار دراسة تطبيقية على دار الضرب المصرية في عهد محمد علي، وتخلص الدراسة إلى نتائج مهمة تجسد الدور الوظيفي لدار الضرب وعلاقته بسياسات الدولة السياسية واقتصادية والدعائية من خلال ما تم عرضه من نقاط بحثية.

الكلمات المفتاحية: دار الضرب، مسكوكات، درهم الكيل، النقوش الكتابية، هامش (مدار)، مركز، قوالب الضرب، صنج زجاجية، الذهب، الفضة، مؤسسة، الوظيفة، العصور الاسلامية.

Abstract

This paper deals with the main functions of mints in Islamic ages. The author explains in detail these functions depending on the original texts of resources and inscriptions on coins. This work revealed the political and economic role of the mints as well as the main technical functions concerning the production of coins. In addition, it highlighted the relation between functions of mints and texts of inscription on coins. Moreover, it proves that mint was making other products such as metal versions of political decisions for propaganda purposes, determination decisions of currency exchange rate, and Dirham Al-kayel. Furthermore, this work interprets the role of the mints associated with the secret decisions of the rulers concerning the new issues of incomplete weights of gold and silver coins and emphasizes the evolution of the institutional role of the mints In Egypt, such a role was evident during the rule of Muhammad Ali Pasha period, especially in production of formal institutions stamps. Finally, it can be concluded that “mints” had played an important role in economic and political activities in Islamic countries in Middle Ages.

Keywords: Mints, Coins, Derham Al kayl, Inscription, Center, Margin, Mold, Glass Weight, Gold, Silver, Institution, Function, Islamic era.

اهتمت الدراسات الآثارية والنُميّة منها على وجه خاص بدراسة "دور الضرب" في إطار أبعاد معينة منها ما يهتم بالبعد الجغرافي الذي يحدد أسماء دور الضرب ارتباطا بالمدن التي تنشأ بها، وتاريخ هذه المدن، وأهميتها السياسية والاقتصادية، كما اتسع نطاق الدراسات في إطار هذا البعد لتشمل دور الضرب التي أنشئت بداخل القصور في بعض المدن كمدينة سامراء لاعتبارات خاصة، وهناك بعض الدراسات التي ركزت اهتمامها بدراسة دور الضرب والمدن التي تنشأ بها في إطار بعد تاريخي يركز على الدلالات السياسية والدعائية لذكر أسماء دور الضرب والمدن التي تقع بها في إطار ارتباط ذلك بالأحداث التاريخية في هذا العصر أو ذاك وفي هذه الدولة أو تلك.

واهتمت دراسات أخرى بالبعد التقني الذي يعكسه النشاط الانتاجي في دور الضرب إبتداءً من توريد الذهب أو التبر إلى دار الضرب، واستمرارا في صهره وتنقيته وملغمته وإعداده في هيئة قضبان، ثم صفائح رقيقة من الذهب والفضة والنحاس لتضرب مسكوكات ذهبية أو فضية أو نحاسية بقوالب الضرب التي تعكس في حد ذاتها قطاعا مهما من قطاعات دور الضرب، حيث

يقوم النقاشون بحفر القوالب الأم التي تستنسخ لإنتاج عدد وافر من القوالب في إطار مراحل تبدأ بحفر القالب الأم ثم نسخه فخاراً ثم صب القالب المستنسخ على نسخ الفخار لنحصل على قوالب حديدية نهائية تستخدم في الضرب، ثم تأتي عملية الضرب نفسها بهذه القوالب بمعرفة فريق آخر من التقنيين يجيدوا الضرب بهذه القوالب.

ومن العمليات المهمة المرتبطة بصناعة السكة عملية تحرير وزنها وفق الأوزان الشرعية أو العرفية المطلوبة، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة النهائية التي يتم فيها جلو ما ينتج قبل تسليمه للصرافين الذين يتولون عملية صرفها في الأسواق وفي المعاملات التجارية، وهذه العمليات تتم وفق نظام مراقبي دقيق وإشراف من السلطة الرسمية، ومتابعة لكشف أي تزييف قد يلحق بالسكة، وهذا البعد التقني ساعد على التبحر في دراسة ما وصل إلينا من التراث العربي الإسلامي من مصادر يختص تأليفها بالكتابة في هذا السياق مثل كتاب ابن بعرة "كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية"، وكتاب ابن الحكم "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة".

كما أن هناك بعض المصادر التي وثقت لهذه الصناعة في فترات متأخرة، وهذا التوثيق استند إلى المعاينة والمشاهدة الفعلية من جانب من قاموا بهذا التوثيق، ومن ثم وصل هذا التوثيق إلى مرتبة الكتب المؤلفة التي سبقت الإشارة إليها؛ لكنه جاء هذه المرة من علماء مدققين، ولعل كتاب "الموازين والنقود" أحد أجزاء كتاب وصف مصر والذي قام بإعداده علماء الحملة الفرنسية في مصر من أهم هذه المصادر التي ركزت على نشاط دار الضرب المصرية في عهد الحملة الفرنسية.

ومن الدراسات المهمة التي اعتمدت على المصادر والوثائق في عهد محمد علي وقدمت لنا دراسة علمية دقيقة تلك الدراسة التي قامت بها الباحثة/ سحر محمد إبراهيم؛ تحت عنوان: "مصلحة الضرب خانه المصرية بالقاهرة، دراسة أرشيفية دبلوماتية تاريخية من ١٨٤٤-١٩٦٣م"، وهي تركز على دراسة دار الضرب المصرية من جميع جوانبها التقنية والاقتصادية والادارية والوثائقية تركيزاً يغطي المرحلة الأخيرة من تاريخ الضرب في عهد أسرة محمد علي، وكيف آلت الأمور إلى ما صار عليه الحال بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م، وحتى سنة ١٩٦٣م.

وهناك عديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت دور الضرب كمبحث خاص في إطار تناولها للمسكوكات في عصر ما أو في بلد ما، ولا تتسع صفحات هذا البحث لحصر هذه البحوث واتجاهاتها؛ ولكن تكفي الإشارة إلى أن منها ما حاول تأصيل تقنيات ضرب السكة وقوالبها في العصر الإسلامي إلى ما نقلته الحضارة الإسلامية من تقنيات الحضارات السابقة كالحضارة

الرومانية أو البيزنطية أو الساسانية وحاولت تفسير ما كان يحدث في دور الضرب قبل العصر الإسلامي مع رصد لما كان يحدث من تطور.

وبالرغم من تتابع كل هذه الدراسات وتنوع اتجاهاتها؛ إلا أن الاعتماد على المادة الأثرية المرتبطة بصناعة النقود كالقوالب، وكذا قطع المسكوكات نفسها وغيرها من المواد الأثرية التي أنتجت في دور الضرب أو غيرها كدار العيار مثل الصنج لم يكن كافيا لرصد أبعاد وظيفية مهمة ترتبط بدرار الضرب، ولا شك أن الربط بين ما ورد على هذه المواد الأثرية من نقوش، وما تم الكشف عنه من طرائق لصناعتها من خلال فحص المواد الأثرية نفسها يساعد على إلقاء مزيد من الضوء على وظائف غير معروفة أو مبهمة لم تحاول الدراسات السابقة البحث فيها إلا بنذر يسير يرتبط بتوجه البحث والباحث في إطار الموضوع أو الرؤية التي يطرحها، ولذا بات من المهم التعرض لهذه الوظائف في إطار مباشر يهدف لكشف غامضها وتوضيح المبهم منها وتفسير ما يحتاج إلى تفسير في إطار الربط بين النقوش الكتابية على المواد الأثرية والنصوص التاريخية المصدرية في إطار ثقافة هذا العصر أو ذاك وما جرى من أحداث في هذه المنطقة أو تلك.

والبحث الذي بين أيدينا يعتبر محاولة في هذا الاتجاه تعيد قراءة النقوش على المسكوكات وغيرها من مواد أثرية أنتجت غالبا في دور الضرب، وهذه القراءة ترصد النص المنقوش في إطاره اللغوي والاصطلاحي رصداً يمس الجانب الوظيفي لدار الضرب، كما أنه يفسر ما ورد من نصوص تقنية وتاريخية مهمة وردت في المصادر في إطار يخدم فكرة كشف الوظائف المسكوت عنها لدور الضرب والتي لم تنل اهتماماً مباشراً من جانب الباحثين، ويتابع الرصد هذا الأمر إبتداءً من العصر الأموي وإنتهاءً بالأسرة العلوية في مصر والتي حدث فيها تطورات مهمة كشفت عنها المصادر التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك ما عثر عليه من مواد أثرية تخدم البحث منها قضية البعد الوظيفي لدار الضرب، ولا شك أن هذا الرصد يبرز دور الضرب كمؤسسة رسمية من مؤسسات الدولة في العصر الإسلامي ارتبطت به سياسات الدولة السياسية والاقتصادية والدعائية والاعلامية على وجه خاص.

ويتبع الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي للنقوش والنصوص، كما يتبع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وهذه المناهج كلها في إطار التكامل تساعد على بحث الموضوع بحثاً علمياً صحيحاً.

وتناول البحث في إطار هذه الرؤية النقاط البحثية الدقيقة التالية والمرتبطة مباشرة بالبعد الوظيفي لدار الضرب جاء هذا الترتيب في الإطار الذي يخدم البناء التراكمي المعرفي للبحث، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

١. أهمية تشغيل دار الضرب.

٢. نص نقش الضرب على المسكوكات وعلاقته بدار الضرب.

٣. ضرب درهم الكيل.

٤. ضرب الأوامر الخليفية وأوامر الولاة على سبائك تعريفية بغرض نشرها.

٥. تطور مهام دار الضرب في عهد محمد علي وأهميتها.

١- أهمية تشغيل دار الضرب

لما كانت المسكوكات من الذهب والفضة "الواسطة في تقدير الأشياء والسبيل إلى معرفة كمية الأموال وتنزيلها في المعاوضات حتى عبر عنها بعض العلماء إلى أن يقول: إنها القاضي بين الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها وأنه من حبسها ولم يصرفها فكأنه حبس القاضي وحجبه عن الناس"[١]، فإن مهمة دار الضرب في إصدار هذه المسكوكات تعتبر في هذا الإطار مهمة جليلة، وهي تدار من خلال السلطة الحاكمة التي تضفي على المسكوكات طابعا رسميا يتمحور في إلزام الناس بالتعامل بها، وفي المقابل يرضى الناس بها، فتتوفر بذلك كل الأمور التي تساعد على سير المعاملات سيراً حسنا يحقق حفظ الأموال وتداولها في أطرها الشرعية والعرفية.

وكانت مهمة السلطة في هذا الإطار تشغيل دار الضرب باستمرار لضمان توفر المسكوكات اللازمة للتعامل، وضمان التشغيل كان في البداية يبدا برصد الدولة الأموال اللازمة لشراء الذهب والفضة بأنواعها المختلفة وصهرها وتنقية عيارها للوصول إلى المستوى الذي يصلح لضرب السكة وكانت هذه البداية متمثلة في التمويل وهي المحرك الأول الأساس لتشغيل دار الضرب، وبعد إنتاج المسكوكات من دنانير ودراهم مطبوعة بالسكة تحمل شعار الدولة كانت دار الضرب تقوم ببيع هذا الإنتاج للصيارفة الذين يتولون صرفها في الأسواق من خلال عملهم في هذا المجال، وكانت دور الضرب تربح في هذه العملية ربحا يوفر أجور العاملين بها وفق ما تحدده الدولة من نسبة من المضروب كأجر لهذا الأداء، وتعيد دار الضرب هذا الأداء بما يعود إليها من أثمان ما تطرحه على الصيارفة وهكذا تدور عجلة العمل في دار الضرب.

---

[١] **الحكيم (أبي الحسن علي بن يوسف):** *الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة*، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الاسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد ١-٢، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، ص ص١٥٢-١٨١.

وفي بعض الأحيان كانت السلطة تتدخل في تحديد الأوزان والعيار تحديدا تراه مناسبا لضبط الأسواق أو محققا فوائد مالية للدولة نفسها، وهذا التدخل غالبا ما تكون له اعتبارات سياسية أو اقتصادية تراها السلطة الحاكمة، وفي هذا ما يشير إلى تأكيد ما قاله ابن بعرة الكاملي عندما قال: "إن دار الضرب هي أسرار المملكة وناموس السلطة" فعملية ضرب مسكوكات جديدة بأوزان وعيار مختلف تتطلب أحيانا عدم الافصاح عن ذلك في أوقات معينة قبل إتمام الإصدار حتى لا تضطرب الأسواق والمعاملات قبل الإصدار الجديد الذي يصدر.

وكانت دار الضرب تتولى أيضا ضرب الذهب والفضة من أموال الرعية وحسب رغبتهم دنانير ودراهم مطبوعة بشعار الدولة وسكها، وفي ذلك ما كان تحقق لهم نوعا من حفظ أموالهم حيث أن تنقية عيار الذهب والفضة في دار الضرب وفق النهج الرسمي وطبعه بسكة الدولة التي تحمل شعارها كان فيه ما يشير إلى سلامة وشرعية هذه النقود بعيدا عن أي غش، وفي حديث الحكيم في هذا السياق إشارة مؤكدة لهذا المفهوم حيث يقول ناقلا عن الماوردي: "فإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر في النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية، الموثوق بسلامة طبعها المأمون من تبديلها هو المستحق دون نقر الفضة وسبائك الذهب، لأنه لا يوثق إلا بالسبك والتصفية والطبع موثوق به، ولذلك كان ثابتا في الدفع فيما لا يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات، فلو كانت المطبوعات مختلفة القيم مع اتفاقها في الجودة، نطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة نُظِرْ، فإن كانت من ضرب سلطان الوقف أجيب إليها، لأن في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة، وإن كانت من ضرب غيره نظر فإن كانت هي المأخوذة قَبْلُ أجيب إليها"[١]، وهذا النص في غاية الأهمية لأنه يبين أهمية المسكوكات المطبوعة بسكة السلطان والتي تتوفر فيها عوامل الجودة، وبخاصة فيما يتعلق بجودة الإنتاج جودة حققت الوثوق بها، ويشير الماوردي في آخر قوله إلى أن الإلزام بالتعامل بسكة السلطان القائم أمر مفروغ منه لأنه يدخل في إطار طاعة الحاكم، كما أشار إلى سياق التعامل بالسكة المضروبة قبل حاكم السلطان القائم والذي يجيز التعامل بها في إطار قبولها قبل ذلك، وهذا أو ذاك يفتح الباب واسعا أمام الوثوق بالسكة المطبوعة في دار الضرب والتي تكتسب بإشراف السلطة عليها وبتجويد دار الضرب في إنتاجها.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الجودة كانت لها معاييرها المرتبطة بجودة العيار ودقة الوزن وسلامة ووضوح النقش[٢]، أو طبع النقوش بالقوالب على الدنانير والدراهم، وكان ما يخالف تلك

---

[١]- **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص١٨٤.

[٢]- أشاد الأدباء بجمال نقوش المسكوكات وجودتها وشبهوا الفتاة الجميلة بهذا الجمال ومن هؤلاء الأصفهاني الذي وصف إحدى الفتيات الجميلات في دير الثعالب بقوله: "كأنها الدينار المنقوش"؛ **الأصفهاني (أبو الفرج):** *كتاب أدب الغرباء*، تحقيق صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م، ص٣٤.

المعايير في إنتاج دار الضرب يعاد صهره ويضرب من جديد، وما تَعرّضَ لأسباب الكسر وغيره فإن عدم الإلزام بالتعامل به يجعل مرده أيضا إلى دار الضرب لصهره وإعادة ضربه من جديد، ووفقا لهذه المعايير ظلت المسكوكات الصادرة عن دور الضرب في إطار أمانة أداء العامل الأساس في تحقيق جودة في الأداء، وهي الجودة التي انتهت إلى جودة المسكوكات المضروبة بدار الضرب وفقاً لهذه المعايير، أما ما يحدث من حالات الغش والتزييف من خلال ضرب مسكوكات خارج دور الضرب بمعرفة الصاغة الذين تتوفر لهم الآلات والخبرة اللازمة لذلك باعتبار فنون ضرب المسكوكات وصياغة الحلي واحدة، أو من خلال عدم أمانة بعض العاملين وبخاصة من اليهود الذين شاركوا في العمل في دار الضرب في إطار ظروف معينة في بعض البلاد ومنها بلاد المغرب كما يشير الحكيم[١]، أو من غير ذلك من الحيل والأساليب التي تمكن من طرح مسكوكات مزيفة رديئة في الأسواق جنبا إلى جنب مع مسكوكات دار الضرب جيدة العيار، وفي إطار ما سبق يتضح أن العامة من الناس كانوا يلجؤون إلى دار الضرب لتحويل مالهم من الذهب والفضة إلى مسكوكات، وهذا يحقق هدفين هما:

١. ضمان أن تكون أموالهم في هيئة مسكوكات جيدة العيار مضبوطة الوزن واضحة النقوش تحفظ قيمة أموالهم إذا ما احتفظوا بها.

٢. يضمن لهم هذا التحويل من الذهب والفضة إلى مسكوكات في هيئة دنانير ودراهم مقبولة التعامل دون إجراء أي فحص "نقد" لها للوثوق بجودة عيارها، وهو ما يُيَسّر التعامل بها من قِبل العامة سيما وأنها مطبوعة بسكة الدولة وشعارها الرسمي الذي يلزم الجميع بالتعامل بها ورضائهم بهذا التعامل.

ولما كان الحال كذلك فقد استمر العامة في هذا السلوك في كل العصور لضمان تحقيق هذه الفوائد، وهو ما وفر بالتالي لدار الضرب موردا من الذهب والفضة لضرب المسكوكات بجانب ما توفره الدولة ذاتها، وهذا أو ذاك وفر للأسواق مسكوكات ذهبية وفضية يجري التعامل بها في كل المعاملات، كما توفر لدار الضرب أرباحا في إطار ما تحصله من نسبة من الأموال كأجر لما تقوم به من عمليات الضرب، وفي هذا السياق تستمر دائرة العمل بدار الضرب دون توقف إلا لأسباب خارجة عن هذا الإطار.

[١] **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص١٨٤

نص نقش الضرب على المسكوكات وعلاقته بدار الضرب

لما كانت وظيفة دار الضرب الرئيسية هي ضرب المسكوكات بأنواعها المختلفة ذهبية وفضية ونحاسية للدولة بشعارها، وكذلك لمن يرغب من الرعية بشعار الدولة أيضا وفق المعايير التي تعمل بها دار الضرب سواء فيما يتعلق بالوزن والعيار؛ فإن ذلك كان له انعكاسه المباشر بنصوص النقوش التي تنقش على قوالب السك والتي تحمل شعار الدولة واسم الحاكم، وتتضمن في كثير من الأحيان -وفق تطور صياغة النقوش على المسكوكات- مكان وتاريخ الضرب، وإذا كان تاريخ الضرب مرتبطا بالنقوش الأساسية الأخرى كشعار الدولة واسم الحاكم، فإن ذكر اسم مدينة الضرب له دلالاته المختلفة والتي تشير إلى وجود دار ضرب في هذه المدينة أو تلك تم بها ضرب هذه المسكوكات، كما أن ذكر دار الضرب قد يكون له دلالات سياسية أو دعائية أخرى. وهذه الدلالات قد يكون لها اتصال بتفسير موضع نص نقش مكان الضرب وتاريخه في الظهر أو في الوجه حيث جرت العادة بنقشه على الظهر، أما نقله إلى وجه القطعة المسكوكة فقد يكون في إطار إظهار دلالات معينة يجب البحث عنها وتفسيرها في كل الحالات.

والمهم في هذا السياق أن نشير إلى نص نقش الضرب على المسكوكات جاء في معظم النقوش مرتبطا في مفرداته بدار الضرب فاستهل النص غالبا بالفعل "ضُرِبَ" بصيغة المبني للمجهول، وهذه الصيغة تعكس النشاط العام لدار الضرب التي تقوم كما أشرنا بضرب المسكوكات للسلطة الإدارية في الدولة كوظيفة رئيسة لها وتقوم بضرب السكة للرعية لمن يرغب في ضرب ذهبه أو فضته كمسكوكات عليها شعار الدولة واسم حاكمها ووفق المعايير والقيم الوزنية المحددة من قِبل الدولة لفئات النقد المختلفة سواء كانت شرعية أو عرفية، وفي إطار هذا التماهي مع هذا النشاط لدار الضرب جاء نص النقش بادئا بالفعل "ضُرِبَ" مبنيا للمجهول، ويمكن اعتبار صيغة نقش الضرب هذه الصيغة المثالية التي تعكس ما جرت به العادة في هذا السياق.

ومن الملفت للانتباه أن بعض نصوص النقش الخاصة التي تشير إلى عملية الضرب في دار الضرب قد جاءت بصيغ أخرى علّ أبرزها أن بعض هذه الصيغ تضمنت صيغة أمر هذا الحاكم أو ذاك بضرب هذا الإصدار من المسكوكات أو ذاك، وقد أشار الباحثون في دراساتهم إلى أسباب مختلفة أدت إلى الحرص على هذه الصياغة، ومن أهم هذه الأسباب التي عرضوا لها أن ذكر النص بهذه الصيغة جاء على التدليل على" تولي الحاكم للحكم وممارسة أهم شعائر الملك

والسلطان وهي ضرب السكة"[١]، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تلك الدنانير التي أمر بضربها الخليفة هارون الرشيد سنة ١٧٧هـ والتي جاء نص نقشها على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	لا إله إلا الله وحده لا شريك له ليظهره على الدين كله	مما أمر به عبد الله هرون أمير المؤمنين
هامش	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق	بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبعة وسبعين ومائة

وصياغة الأمر بهذه الصياغة تشير بوضوح إلى أن الدولة هي صاحبة الإصدار الأول من هذه النقود وفق هذا الأمر، وأن ضرب هذا الإصدار كان من موارد الذهب التي تمول بها الدولة دار الضرب، ومن هذا السياق نكتشف أن هناك نوعية من المسكوكات تحمل نقوشا للضرب تتضمن الإشارة الواضحة إلى أن هذا الإصدار كان بأمر السلطة، وأن دار الضرب كانت في هذا الحال تلبي رغبات وأوامر واتجاهات الدولة الرسمية في فترة زمنية معينة ولأسباب سياسية أو دعائية معينة.

ومن الأسباب السياسية التي كانت وراء ظهور صيغة الأمر بضرب المسكوكات في فترات معينة والتي أشار إليها الباحثون حرص الحاكم على الاعلان عن تسمية ولي عهده من خلال السكة التي هي شعار الملم وتتصل بقضية ولاية العهد اتصالا مباشرا.

ومثال ذلك الدراهم التي ضربت في عهد الخليفة المنصور والتي أعلن في نقوشها أن الأمر بصناعتها ابنه المهدي لتأكيد إعلان ولايته للعهد وجاء نص نقوش هذه النوعية من الدراهم على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	لا إله إلا الله وحده لا شريك له	مما أمر به ا لمهدي محمد بن أمير المؤمنين
هامش	بسم الله ضرب هذا الدرهم بالري سنة خمس وأربعين ومئة	محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون[٢].

[١] **رمضان (عاطف منصور):** *النقود الاسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الاسلامية*، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١١٩.
[٢] **رمضان:** *النقود الاسلامية وأهميتها*، ص٢١١.

ومن الجدير بالذكر أن نصوص هذا النقش جاء توزيعها على الوجه والظهر متماهياً تماما مع الغرض منها؛ فقد وضع نص النقش الخاص بها بالضرب في الوجه وليس بالظهر، كما أن ذكر اسم دار الضرب "الري" جاء في سياق نشر خبر ولاية العهد وتلقب ولي العهد "بالمهدي" في إطار تفكير الخليفة المنصور لتأكيد هذه الدعوة في إطار سياسته لمقاومة الثورة التي قام بها محمد النفس الزكية في بلاد الحجاز والذي لَقّب نفسه بالمهدي. كما جاءت نصوص النقش على ظهر الدرهم وبخاصة في المركز لتؤكد خبر مفاده أن الأمر بضرب هذا الإصدار من الدراهم "المهدي" نفسه الذي ولاه أبوه المنصور ولاية العهد، وهذا الأمر في حد ذاته يعني أن الخليفة أعطاه هذا الحق الذي هو حق أصيل له لتأكيد سلطانه مع الحرص على الإشارة إلى أنه أي الخليفة المنصور هو امير المؤمنين ولذا جاء النص "المهدي محمد بن أمير المؤمنين"

وينسحب على هذا الإصدار نفس التفسير الذي سبقت الإشارة إليه وهو أن صيغة الأمر من قِبَل صاحب السلطة بضرب نوعية معينة من المسكوكات لتحقيق غرض سياسي أو دعائي معين يأتي في إطار المهام الأولى لدار الضرب والتي تقوم بضرب نقود الدولة وشعاراتها الدالة على سلطانها وسيادتها. وفي إطار الإشارة إلى تخصيص هذه المهمة لأغراض سياسية معينة يكون الحرص على اختيار صياغة النقش التي تشير إلى الآمر بالضرب باسمه مباشرة.

وتعددت الأمثلة التي ورد فيها نص النقش يشير إلى الآمر بالضرب والتي تؤكد على أن نوعية المسكوكات التي ضربت لتحقيق أغراض دعائية وسياسية تتصل بالدولة وكانت تحقق هذه الأغراض السياسية والدعائية وكانت الدولة حريصة على إصدارها في دار الضرب التي تعتبر المؤسسة الرسمية التابعة للدولة التي تقوم بإصدار مسكوكاتها التي تمثل شعار سلطتها وسيادتها.

ومن أمثلة المسكوكات التي ورد في نقوشها صيغة الأمر تلك القطع التي تشير إلى تولي النساء السلطة وحرصهن على إصدار مسكوكات تحقق الهدف الدعائي للإعلان بهذا الحدث.

ومن أمثلة ذلك تنكة فضية جاءت نقوشها على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	في عهد الإمام المستنصر أمير المؤمنين	السلطان الأعظم جلالة الدنيا والدين ملكة التتمش ابنت السلطان
هامش	ضَرَبَ هذه الفضة بلكنوتي جهور سنة أربع وستماية	نصره أمير المؤمنين[١].

[١] - قرئ هذا النقش وفق المنهج الذي يبدأ بقراءة مركز الوجه ثم هامشه، ومركز الظهر ثم هامشه وهو المنهج التقليدي المتبع في نشر المسكوكات، وهذا المنهج من المهم تعديله لتتم قراءة النقش وفق خريطته التي تعكس قراءة متوافقة مع سياق النص.

وقراءة النقش وفق هذه الخريطة التي تتفق وسياق النص يتضح منها أن النص يشير إلى ضرب ملكة التتمش لهذا الإصدار كان بأمرها، وأن أدبيات الصياغة في إطار ترتيب المقامات جعلت مقام الخليفة أمير المؤمنين سابقا في الترتيب لمقام الملكة التي تستظل بالظل الشرعي للخلافة، وفي إطار هذه القراءة يتضح أن هذا الإصدار لهذه الملكة يعتبر في حد ذاته مثالا من أمثلة الإصدارات التي صدرت بأمر الحكام المسئولين أصحاب السلطة الشرعية في إصدار المسكوكات والتي تعمل دور الضرب كمؤسسات تابعة لهم.

وصيغة الأمر هذه تميز إصدارات دار الضرب الخاصة بالسلطة والدولة عن غيرها من الإصدارات التي تخدم فئات أخرى من الرعية يرغبون في ضرب معادنهم النفيسة كالذهب والفضة مسكوكات في إطار سياق الدولة ومعايير العمل في دار ضربها كما سبقت الإشارة[١]، ويتفق هذا الأمر والمتعلق بسياسة الدولة وشئونها الادارية الخاصة مع ما ذكره ابن بعرة في كتابه كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية بقوله: "إن دار الضرب هي أسرار المملكة وناموس السلطنة وتنور العالم"[٢].

وفي سياق آخر يتعلق بذكر اسم الآمر بدار الضرب تأتي بعض نقوش الفلوس التي يضربها الولاة في الأقاليم التي يتولون حكمها ويذكرون الآمر بضربها من هؤلاء اسمه ضمن نقوشها، ومن أمثلة ذلك الفلوس التي ضربها مطر مولى أمير المؤمنين لتوزع كصدقة على الفقراء فقد جاءت نصوص نقشها على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	بذله لله[٣]	منين أ/ كرمه الله[٤]
هامش	لا إله إلا الله وحده	على يدي مطر مولى أمير المؤ

وتشير هذه النقوش إشارة واضحة وبخاصة ما ورد في مركز الوجه إلى أن هذه الفلوس ضربت لتوزع صدقة، وأن هذا الضرب كان على يدي مطر مولى أمير المؤمنين، وهو تصرف يأتي في إطار توجهات أو موافقة السلطة ممثلة في الخليفة.

ومن النقوش المرتبطة بمسمى دار الضرب تلك الصيغة التي استخدم فيها مصدر الفعل "ضَرَبَ" واستخدام صيغة المصدر يفيد الإشارة الواضحة التامة إلى مهمة دار الضرب، ومثال ذلك تومان ذهبي يرجع إلى عهد الدولة القاجارية في إيران ويرجع تحديدا لعهد السلطان فتح علي

---

[١]- للاستزادة من هذه الأمثلة راجع؛ **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص٢٨٢.

[٢]- **ابن بعرة الذهبي (منصور بن بعرة الذهبي الكاملي):** *كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية*، تحقيق عبد الرحمن فهمي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٤٥.

[٣]- **بذله لله: جاد به وأعطته في سبيل الله**

[٤]- **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص٢٨٢.

شاه، وهو من ضرب دار السلطنة في أصفهان سنة ١٢٢٩هـ، وجاءت صورة السلطان منقوشة على الوجه جالسا على عرش الطاووس وعلى يساره اسم فتح علي في جامة زخرفية وتاريخ سنة ١٢٢٩هـ، أما الظهر فمقسم إلى ثلاث مناطق زخرفية نقش في المنطقة الوسطى داخل جامة "ضَرْبُ دار السلطنة أصفهان" وواضح من ذكر النص المشير إلى دار الضرب أنه ذا هدف سياسي يؤكد على سلطنة فتح علي بعد عقده معاهدة تكستان بين إيران وروسيا سنة ١٢٢٩هـ[١].

رجع الصدى ومسمى دار الضرب

ومن الجدير بالذكر أن المصادر العربية كانت دقيقة في استخدام المصطلحات التي تتصل بعمليات ضرب النقود تحديداً، فأطلقت كلمة "السكة" على القوالب الحديدية التي تضرب بها النقود تحديداً، ومن هذه الكلمة اشتق لفظ المسكوكات أي النقود المعدنية التي تضرب بهذه القوالب الحديدية، ولم يطلق استخدام لفظ السكة على دار الضرب وبقى مسمى "دار الضرب" هو المسمى السائد والغالب والمستخدم في كل العصور لدلالته الأوسع والأشمل، وهذا الاتساع والشمول كما أوضحنا لا ينحسر فقط في ضرب النقود؛ ولكنه اتسع ليشمل منتجات أخرى تضرب بأعداد معينة ليتم تداولها أو حفظها في أرشيف الدواوين لأغراض إدارية توثيقية.

وارتباطا بسياق الحديث عن ضرب المسكوكات فإن دار الضرب كانت تضرب أعدادًا كبيرة منها في كل إصدار سواء كانت المعادن التي تضرب فيها هذه المسكوكات من نتاج صهر المعدن الخام ذهبا أو فضة وتنقيته وملغمته وإعداده لضربه مسكوكات، أو كان في الأصل مسكوكات قديمة يعاد صهرها وضربها من جديد، أو كانت حليا من ذهب أو فضة يراد ضربها نقوداً، وهذا التعدد والتنوع في مصادر الذهب والفضة يدخل في إطار تكرار الضرب المستمر.

وعملية ضرب المسكوكات هذه كوظيفة رئيسة لدار الضرب انعكست في صياغة نصوص نقوش السكة نفسها وبخاصة في النص المحدد لمكان الضرب وتاريخه في إطار التوثيق المالي والإداري والاقتصادي والسياسي المحدد، ولم يرد لفظ "سَكَّ" إطلاقا ضمن النقوش بما يعني سلامة استخدام اللفظ المتماهية مع صحيح مسمى المؤسسة المنتجة للنقود المعدنية وهي "دار الضرب" وبخاصة وأن عملية السك ما هي إلا إحدى عمليات عديدة تمر بها المسكوكات في صناعتها إبتداء من صهر المعادن وتنقيتها وملغمتها وسحبها في قضبان أو شرائط تعد لضربها بقوالب السكة ـكما سبقت الإشارةـ ويتماهى هذا أيضا في إنتاج منتجات أخرى في دار الضرب غير المسكوكات تؤدي أغراضا أخرى ادارية أو اعلامية ترتبط بالدولة ومعاملاتها الرسمية، ومن هنا أطلق مسماها "دار الضرب" ولم يحدد بسك المسكوكات.

[١] **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص١٩٦.

ومن المهم هنا أن نشير إلى ما ورد في مقدمة كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية صنعة منصور بن بعرة الذهبي الكاملي رحمه الله والتي يقول فيها: "إن دار الضرب هي أسرار المملكة وناموس السلطنة، وتنُّور العالم وهي لم بيوت الأموال لتحرير المستقر فيها لموازين الأعمال والصراط المستقيم الذي لا يحوزه إلا الأمناء المخلصون من النساء والرجال فإليها تنتهي غاية الامتحان"[١].

ويكشف هذا التوصيف الدقيق لدار الضرب عن أهمية دار الضرب كمؤسسة من مؤسسات الدولة المهمة التي تحوي "بعض أسرار المملكة وناموس السلطة" ولا شك أن هذه الأسرار منها ما يرتبط بالإطار السياسي والاقتصادي العام للدولة سواء فيما يتعلق بوظيفتها الأساسية في إصدار النقود المعدنية أو فيما يتعلق بما تم ضربه فيها من وثائق وأوامر إدارية ترتبط بالمسكوكات مثل تسعيرها أو تحديد أوزانها سواء كانت شرعية أو عرفية أو نقود صلة، وكذلك ما قد يحتاج إليه من ضرب لوثائق إدارية أخرى تستطيع دار الضرب وبخاصة العاملين فيها وبخاصة التقنيين وما يتوفر فيها من أدوات لصنع القوالب ونقشها أو الطبع بها القيام بها خدمة لأهداف الدولة وسياستها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو اعلامية.

ومن وظائف دار الضرب أنها في بعض الحالات والعصور كانت تعد قوالب السكة بنقوشها التي يأمر بها الحاكم لترسل إلى دور ضرب أخرى تابعة سياسيا للدولة، وهذا الأمر بلا شك يرتبط بالأمور السياسية المتعلقة بالسيادة، وهناك إشارات مهمة لقيام بعض دور الضرب المركزية في العاصمة المركزية أو في مقر السلطنة تفيد قيام هذه الدار المركزية بعمل القوالب بالنقوش المطلوبة وارسالها إلى أقاليم تابعة للدولة لتحقيق الغرض السياسي والاقتصادي الذي يعلن السيطرة للدولة في هذا الإطار، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما حدث في العصر العثماني الذي تدخل فيه سلاطين آل عثمان في شئون السكة المصرية في عهد محمد علي، وكان من أهم مظاهر هذا التدخل إرسال الأوامر لولاة مصر مصحوبة بقوالب السك والنقود العثمانية للتأكيد على وجوب ضرب النقود المصرية على نسق النقود العثمانية[٢].

ضرب درهم الكيل في دار الضرب

أفادت المصادر أن درهم الكيل كان هو همزة الوصل بين الموازين والمكاييل، وفي هذا السياق يقول المقريزي: "كان الناس قبل عبد الملك يؤدون أموالهم شطرين من الكبار والصغار،

---

[١] **ابن بعرة:** *كشف الأسرار العلمية*، ص٤٥.

[٢] **أباظة (عبده):** *النقود المتداولة في مصر في عصر محمد علي باشا (١٢٢٠-١٢٦٤هـ/ ١٨٠٥-١٨٤٨م)*، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص ص ١-١٥؛ **إبراهيم (سحر محمد):** *مصلحة الضرب خانة المصرية بالقاهرة*، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٨٢.

فلما اجتمعوا مع عبد الملك على ما عزم عليه عهد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق، وإلى الدرهم من الصغار فإذا هو أربعة دوانيق سواء واعتبر المثقال أيضا، فإذا هو لم يبرح في أياد الدهور موفيا محدودا كل عشرة دراهم زنة كل درهم منها ستة دوانيق، وإلى الدرهم من الصغار فإنها سبعة مثاقيل سواء فأقر ذلك وأمضاه من غير أن يعرض لتعبيره، فكان فيما صنع عبد الملك في الدراهم ثلاثة فصائل؛ الأولى: أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم، والثانية أنه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت وصار الدرهم ستة دوانيق، والثالثة أنه موافق لما سَنّه رسول اللهﷺ في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط، فمكنت بذلك السُنّة واجتمعت عليه الأمة وضبط الدرهم الشرعي المجمع عليه، أنه كما مَرَّ زِنَةُ العشرة منه سبعة مثاقيل، وزنة الدراهم الواحد خمسون حبة وخمسا من الشعير الذي تقدم ذكره آنفا من هذا الدرهم تركب الرطل والصاع وما فوق، ومن الدرهم تركب الرطل ومن الرطل يتركب المد ومن المد يتركب الصاع وما فوقه وفي ذلك طرق حسابية مبرهنة بأشكال هندسية ليس هذا موضع إيرادها"[١].

وقد سبق المقريزي الحكيم الذي أشار إشارة واضحة إلى نفس مضمون ما ذكره المقريزي فيما يقول وزاد عليه أن "الدينار بلا شك مقدر بأربعة وعشرين قيراطا، وذلك اثنان وسبعون حبة تعدل درهما وثلاثة أسباع درهم من دراهم الكيل"[٢]، وفي موضع آخر ذكر نقلا عن أبو عمر بن عبد البر "الوسق ستون صاعا بإجماع العلماء بصاع النبيﷺ، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث والمعتمد في الرطل أيضا هو تقدير بمائة وثمانية وعشرين درهما كيلا"[٣].

وهكذا توضح النصوص كيفية تقدير المُكَيّل بالوزن، والموزون بالكيل وأن همزة الوصل هي درهم الكيل، وقد وصفه ابن ميمون بدرهم كيل الشريعة اعتمادا على ما ذكره أبو محمد بن عطية في مقالته الموازين والمكاييل، وقد أكد مرة أخرى على أن درهم الكيل "زنته خمسون حبة وخمسا حبة من حبوب الشعير الوسط... وتعني تسميته بدرهم الكيل أنه تركب منه الرطل والمد والصاع ودرهم كيل الشريعة"[٤]، وإذا ربطنا بين ما ورد في هذه النصوص عن أن وزن المثقال (الدينار) ثنتان وسبعون حبة، والتي كل حبة منها تعادل مئة حبة خردل، وأن وزن الدرهم خمسون حبة وخمسا حبة تعادل كل منها ١٠٠حبة خردل فيكون وزن الدرهم ٥٠٤٠حبة خردل وحَسَبْنَا النسبة بين وزن كل منهما لاتضح أن كل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل، فالدرهم

---

[١] **المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ):** *شذور العقود في ذكر النقود*، تحقيق ودراسة ونشر محمد عبد الستار عثمان، الطبعة الثانية، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الاسكندرية، ٢٠١٥م، ص ص ١١٧-١١٩.

[٢] **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص ص ١٤١-١٤٢.

[٣] **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص١٤٣.

[٤] **ابن ميمون (عبد الله):** *الإفادة والتبصير لكل رام مبتدئ مهير*، نشر معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، ١٩٨٦، ص ص ١٤١-١٤٢.

وزنه ٥٠٤٠×١٠=٥٠٤٠٠حبة خردل، وأن كل سبعة مثاقيل ٧×٧٢٠٠=٥٠٤٠٠حبة نجد أن الوزن متساوي وهو ما يؤكد سلامة الحساب ودقته في تحديد النسبية بين المثقال (الدينار) والدرهم الشرعي أو درهم الكيل.

وارتباطا بهذا السياق يقول الحكيم نقلا عن محمد بن القطان في مقالته أنه "شاهد دراهم لكيل ضرب عبد الملك بن مروان في أشبيليه سنة ثمان وستماية، وجدت في كنز ورُفِعَت للناصر أبي عبد الله بن المنصور الموحدي فأعطى منها لأبيه أبي الحسن بركة وهي فضة مستديرة الشكل مكتوب عليها: "أمر بضرب هذه الدراهم أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان" وقال: قدرناها غير مرة بوسط حب الشعير فكان الدرهم منها يعدل خمسين حبة وخمسا حبة"[١].

وهذا النص في غاية الأهمية من حيث أنه يشير إلى ضرب عبد الملك لهذه الدراهم الشرعية التي تستخدم كدراهم كيل لتقدير الأكيال به، والتي تعتبر كل درهم منها اماما أيضا للدراهم الشرعية التي تضرب بذات الوزن، وهكذا يتضح أن دار الضرب ابتداء من عهد عبد الملك بن مروان بدأت في ضرب دراهم الكيل التي تعتبر المثال الذي توزن به الدراهم النقدية الشرعية، والتي يستند إليها في حساب المعاملات الشرعية أيضا، وكذلك تعتبر هي وحدة الوزن التي تقدر بها الأكيال كالمد والصاع والأوقية والرطل وغيرها.

ويستطرد صاحب الدوحة المشتبكة ليذكر أنه في إطار هذه المعرفة بدرهم الكيل سواء مما ورد في المصادر أو ما عثر عليه من دراهم الكيل التي أمر الخليفة عبد الملك بن مروان بضربها أمكن تقدير وحدات الكيل، وقدرت في إطار وزنه الشرعي الزكاة وفق أوزان النقود المغربية المعاصرة له، ووفقه أيضا قدرت وحدات الوزن الخفيفة كالذرة التي هي جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حب الشعير[٢]، ويكشف هذا عن مدى تحري الدقة في الأوزان والمكاييل.

ومن الجدير بالذكر أنه عثر على صنج لدراهم الكيل وأجزائها، ومن أمثلتها صنجتان نشرهما ميلز ورد في نقشهما ما يشير إلى أنهما من صنج دراهم الكيل، ونص النقش على الصنجة الأولى جاء على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	١. درهم ٢. كيل	١. على يدي ٢. النحلي[٣]

وهذه الصنجة لونها أخضر وقطرها ٣٣مللم ووزنها ٢,٩٢جم[٤].

---

[١] **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص١٤٣.
[٢] **الحكيم:** الدوحة المشتبكة، ص ص ١٤٥-١٤٦
[٣] أرى أن القراءة الأدق "البجلي" نسبية إلى قبيلة بجيلة
[4] **Miles(Georg C):** *Early Arabic glass weight and stamps, A Supplement*, The American Numismatic Society, New York, 1955, plate, 111, P.142.

أما الصنجة الثانية فجاء نقشها على النحو التالي

١. بسم الله
٢. وزن درهم
٣. كيل *[1]

وهذه الصنجة للأسف مكسورة وقطرها ٢٥مللم ووزنها يبلغ ٢,١٩جم وهو وزن يقل كثيراً عن الوزن الشرعي لدرهم الكيل، ويرجع ذلك للكسر الذي أصاب الصنجة، كذلك نشر بالوج مثال واضح لهذا النمط من صنج دراهم الكيل ومنها صنجة جاء نقشها على النحو التالي:

١. بسم الله
٢. وزن درهم
٣. كيل
***

ويوجد ثلاث زهرات سداسية البتلات أسفل النقش، والصنجة لونها أخضر ويبلغ قطرها ٢٦مللم ووزنها ٢,٩٥جم[2]، وقد نشر بالوج صنجة أخرى برقم ٧٥٢ جاء نقشها على النحو التالي:

١. بسم الله الملك
٢. الأمير... الحسن ...
٣. درهم أو (مين)[3]. كيل
٤. معاذ

ولون هذه الصنجة أخضر وقطرها ٢٦مللم ووزنها ٥,٨٩جم وهي بحالة جيدة جدا. وحتى الآن تمثل هذه الصنجة نموذجا لصنجة مضاعفة من صنج دراهم الكيل، وهو ما يشير إلى وجود هذه الفئة، وإذا كان هناك صنجا مضاعفة فإن هناك صنجا لأجزاء دراهم الكيل حيث عثر على أقراص زجاجية كانت بمثابة بطاقات تعريف لهذه الفئة[4].

وهذه الأمثلة من الصنج الزجاجية تدعم نقوشها ما ورد بشأن نقوش دراهم الكيل التي ضربت في دار الضرب، كما أنها كانت هي الأخرى وسيلة لتحرير وزن دراهم الكيل في المعاملات المختلفة التي تحتاج إلى ذلك شرعا، وهو ما يشير إلى تكامل أدوار دار الضرب ودار العيار في هذا السياق.

1- **Miles:** *Early Arabic*, p. 142.
2- **Balog (Paul):** *Umayyad, Abbasid and Tulunid Glass weights and Vessel stamps*, Numismatic studies 13. New York. American Numismatic Society 1976, p. 65.
٣- القراءة الصحيحة درهمين، ويؤكد هذه القراءة وزن هذه الصنجة.
4- **Balog:** *Glass weights*, p. 752.;
عثمان (محمد عبد الستار): *الصنج الزجاجية في العصرين الأموي والعباسي المبكر في ضوء مجموعة متحف الفن الاسلامي رؤية جديدة*، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الاسكندرية، ٢٠٢٠م، ص ص ٦٠٩-٦١١.

ضرب الأوامر الخليفية وأوامر الولاة على سبائك معدنية بغرض نشرها

يقول ابن منظور: "ضرب الدرهم يضربه ضربًا: طبعه ووضعوه موضع الصفة كقوله ماء سكب وغور، وإن شئت نصبت على نية المصدر وهو الأكثر لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو واضطرب خاتماً: سأل أن يضرب له ويصاغ، وفي الحديث أن الرسولﷺ اضطرب خاتما من ذهب أي أمر أن يضرب له ويصاغ"[١]، ويتضح مما ذكره ابن منظور دلالة مهمة للفظ "ضرب" والتي تعني "طبع الدرهم" وهي دلالة تشير تحدياً إلى ضرب المسكوكات أي طبعها بالنقوش التي تمثل شعار الدولة، ويومئ هذا السياق إلى أن تنفيذ هذه النقوش كان من خلال قوالب يضرب عليها Frabée فتطبع نقوشها المقلوبة الغائرة على سطح المعدن فتظهر بارزة معتدلة، أو بطريقة الصب Coulée، ويستطرد ابن منظور ليذكر تفصيلا آخر يتصل بكلمة "ضرب" يكشف عن دلالة أخرى لهذه الكلمة لا تقتصر على طبع النقش على سطح الدرهم؛ ولكنها تنتهي إلى عملية تنفيذ النقش نفسه فقال: "أن النبيﷺ اضطرب خاتما أي أمر أن يضرب له خاتما ويصاغ"[٢].

وفي إطار ما سبق يتضح أن كلمة "ضرب" تعني نقش النقش نفسه على القالب أو الطابع الذي يضرب أو يطبع به، وتعني أيضا عملية طبع النقوش نفسها على المعدن سواء كانت بالضرب Frabée أو بالصب Coulée بالقوالب في دار الضرب.

والمهم هنا تلك الإشارة اللطيفة لابن منظور والتي أدخلت عملية صناعة الأختام في إطار عمليات الضرب التي تنفذ بها النقوش؛ ومن ثم يتسع نطاق دلالة كلمة "ضرب" ليشمل المسكوكات والأختام.

وفي المعجم الوسيط ما يُفَصّل أكثر هذه الدلالات حيث وردت كلمة "ضرب" سواء كان فعلاً أو مصدراً "بالضرب بالخاتم ونحوه من الحلي والمعادن صاغه، وضرب الدرهم ونحوه سكه وطبعه، والضرب الحاسب عددًا في آخر كرره بقدر أحاد آخر، والضرب المثل والشكل والصنف والنوع، وفي اصطلاح الحاسب تكرار عدد مرات بقدر ما في عدد آخر من الوحدات"[٣]، وكل هذه المعاني تشير إلى إحداث عنصر أصلي يمكن تكراره بصورة متشابهة وفق نظام معين، وهذا يتفق أيضا مع المصطلح الوثائقي "ضرب الخيط" وهو ذلك المصطلح الذي استخدمه الموثوقون في توصيف الزخارف والتقاسيم الهندسية مختلفة الأشكال التي تعمل

---

[١]- **ابن منظور:** *لسان العرب*، ج٩، ص٢٦.
[٢]- **ابن منظور:** *لسان العرب*، ج٩، ص٢٦.
[٣]- **مجمع اللغة العربية:** *المعجم الوسيط*، قام بإخراجه كل من إبراهيم أنيس؛ عبد الحليم منتصر؛ علية الصوالحي؛ محمد خلف الله، القاهرة، ١٩٧٢، ج١، الطبعة الثالثة، ص٥٣٦.

بواسطة الخيط من مراكز مختلفة[١]، كما أن هذه الدلالات تتفق أيضاً وعملية صناعة الطوب اللبن الذي يصنع بواسطة صب الطين في قوالب منتظمة الأضلاع، ويكون الطوب المنتج بنفس الشكل والقياس، وهذه العملية يطلق عليها اصطلاحا "ضرب الطوب" كما أن القالب الذي يضرب فيه الطوب من بين أسمائه "مضرب اللبن".

واستنادا إلى هذه الدلالات اللغوية المتعددة لكلمة "ضرب" فعلاً أو مصدراً فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هل مؤسسة "دار الضرب" التي كانت تضرب فيها النقود كان عملها يقتصر على ضرب النقود؟ أم أنها كان يمكن أن تقوم بمهام أخرى تنوعت واختلفت باختلاف العصور وتقدم وتطور الحضارة من عصر إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى؟ وقد يكون هذا السؤال مستغرباً في إطار الثقافة التي تحصر مهمة دار الضرب في سك النقود؛ لكن البحث يومئ أو يكاد يشير إلى دلالات أخرى أثبتها الواقع الأثري أكثر مما ورد في المصادر سواء المتخصصة أو المصادر التراثية العامة التي لامست هذا الموضوع، ومن الأدلة الأثرية المهمة التي تشير إلى ذلك ما عثر عليه من قطع أثرية تعتبر بمثابة وثائق خليفية إدارية نقشت على مواد غير تقليدية كالمعدن ويبدو أنها "ضربت" بأعداد كبيرة Mass Production لغرض أو لآخر، ومن أمثلة ذلك قطعتان من البرونز أو السبائك المعدنية نقش عليهما أمر الخليفة معاوية بن أبي سفيان بعزل الأمير عبد الله بن عامر سنة ٤٤هـ/٦٦٤م من ولاية البصرة[٢]، وهاتان القطعتان نقشتا بخط كوفي بارز معتدل بما يشير إلى أنهما ضربتا بقوالب السكة، وأنتج منهما نماذج كثيرة صممت بهيئة تمكن من تعليقها كالقلائد، وهو ما يعني أنها ضربت بهذا الشكل لتحقق أغراضا اعلامية بهذا الأمر، ويمكن أن يكون انتاجها أيضا في إطار التوثيق بأرشيف ديوان الخاتم[٣]، وبخاصة وأن طريقة التوثيق بنقش الأوامر وغيرها كان يتم على مواد غير تقليدية تحفظه، وهذا يعني أن الأمر لم يقتصر على التوثيق الورقي فقط وهو تقليد قديم عرف في عصور ما قبل الاسلام[٤]، ويبدو أنه استمر في العصر الإسلامي.

---

[١]- **علي (عبد اللطيف إبراهيم):** *دراسات تاريخية وأثرية في وثائق عصر الغوري*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٥٦م، ج٢، مصطلح ٦٢، ص٤١٨؛ **عثمان (محمد عبد الستار):** *نظرية جديدة لتفسير تخطيط قبة الصخرة*، مجلة العصور، دار المريخ للنشر، لندن، مجلد٣، ج٢، ١٩٨٨م، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

[٢]- **عثمان (محمد عبد الستار):** *أقدم نقش خلفي على حامل معدني، دراسة آثارية تاريخية*، تحت النشر، شكل (١/أ، ١/ب).

[٣]- **ديوان الخاتم أحد الدواوين التي أنشأها الخليفة معاوية.**

[٤]- **ستيبتشويتش (الكسندر):** *تاريخ الكتاب*، القسم الأول، ترجمة محمد الأرناؤوط، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٣م، عدد١٢٦، ص ص٣٠-٣٢.

شكل رقم ١/أ

شكل رقم ١/ب

وضرب الأوامر بهذا الأسلوب يتماهى وأغراض النشر بتداول هذه القطع المضروبة بين من تقع في أيديهم وبما يساعد على الاطلاع المتكرر عليها بقصد الإعلام بها دون أن يتسبب ذلك في ضرر للمادة المكتوب عليها، كما أن ضربها على معدن معين أو سبيكة معدنية يعطي لها قيمة تذكارية لدى بعض المتداولين حسب انتماءاتهم السياسية، ويدخل في هذا الإطار نماذج أخرى مهمة من الأوامر التي صدرت في العصر الأموي تحديدا كأوامر تسعير العملة التي ضربت في دار الضرب بنفس هيئة وطريقة صناعة السكة ومن أمثلتها قطعة من النحاس ضربت بأمر "المنصور/ الأمير/ قتيبة بن مسلم" ورد عليها التسعير الذي يحدد قيمة كل "مائة و/ عشرين/ بدرهم" أي كل مائة وعشرين فلسًا تصرف بدرهم[١]، ومنها قطعة أخرى ضربت في بلخ تحدد السعر "ثلث ماية وستين(فلسا) بدرهم"[٢]، وقطعة ثالثة ضربت بجرجان حدد السعر فيها بـ "ستين بدرهم"[٣].

وهذه القطع التي ضربت بأمر الولاة في بلاد شرق العالم الإسلامي والتي تجسد وجود تسعير للفلوس بالدرهم في إطار أوامر الولاة في هذه البلاد صدرت عن دور الضرب فيها كدار بلخ أو دار جرجان بدلالة وجود النص "ضرب" على بعضها، كما تضمنت النقوش تاريخ الضرب لأهمية ارتباطه بالتسعير وقت الضرب في إطار أوامر الولاة.

شكل رقم (٢)

شكل رقم (٣)

[1]- **Zarazir(M):** *The exchange rate of fals in the Islamic orient from Arabization till the end of the Umayyad period*, EJARS. Vol.7 issue.2 December 2017, pp. 161-163.

[٢]- أنظر شكل رقم٢؛ عن محمود أحمد زرازير.

[٣]- أنظر شكل رقم٣؛ عن محمود أحمد زرازير.

وهذه القطع هناك من يعتقد أنها فلوسا تتميز بتضمين نصوص نقوشها ما يشير إلى أن الهدف من إصدارها ليس فقط كونها مسكوكات يتعامل بها؛ ولكن تحمل أيضا رسالة الأمر من الأمير بضربها في إطار تحديد سعر هذه الفلوس، وقد اختلفت أوزان هذه القطع، كما أنها حاليا في حالة تآكل لا نستطيع معها تحديد الوزن الأصلي لها لتأكيد ما يذكره أصحاب هذا الرأي أو أنها كانت قطعا تحمل رسالة نشر أمر الأمير التي ضربها في دار الضرب لتحقيق نشر بيان التسعير المتضمن في النقوش.

وتوجد قطع أخرى جاءت نقوشها أكثر تحديدا حيث أشارت نقوشها صراحة أن هذه القطع فلوسا، ومثل ذلك الفلس الذي ضرب في مرو وجاء نص نقشه على النحو التالي في مركز الظهر[١]، ما نصه في أربعة سطور متوازية "بسم الله هذا ما / أمر به الأمير الجنيد/ بن عبد الرحمن/ جايز بكل شيء" وفي الوجه نقش في أربعة سطور متوازية أيضا النص "بسم الله ضرب هذا الفلس بمرو سنة/ اثنتي عشر ومئة/ ستين بدرهم" والنص الآمر كما هو واضح يشير إلى اسم الأمير الذي أمر بالضرب مع إفادة بجواز التعامل به، أما النص الثاني فيشير بوضوح أن ضرب هذه القطعة في إطار كونها فلسا ضرب بمرو سنة ١٢٢هـ مع تحديد سعرها "ستين بدرهم"، وفي إطار ما سبق يتضح أن إصدار كلاً من النوعيتين سواء التي حُدد فيها كون القطع فلوساً أو التي لم يُحدد فيها واختلاف أوزانها يشير إلى أنها كانت قطعا معدنية مضروبة بغرض نشر أمر الأمير الخاص بالتسعير، وكلاهما يشير إلى مهمة من مهام دار الضرب تتمثل في ضرب قطعا معينة بهيئة الفلوس تحمل رسالة التسعير، وأخرى تفي بالغرضين معا وهما كون القطع الصادرة فلوساً محددة الوزن وتحمل رسالة التسعير.

كما يدخل في هذا الإطار أمر الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧١٥م) الذي أمر بضرب فئة من الفلوس محددة الوزن في مدينة طبرية حيث جاءت نقوشها في هامش الوجه على النحو التالي: "مما أمر بضرب الفلوس عبد الله الوليد أمير المؤمنين" وفي المركز شهادة التوحيد في ثلاثة سطور "لا إله/ إلا الله/ وحده" وفي الظهر يوجد هامش يحدد وزن هذه النوعية من الفلوس نصه "وزن الفلوس (ال) يضرب بطبرية عشرون قيراطا" وفي المركز نص الرسالة المحمدية في ثلاثة أسطر "محمد/ رسول/ الله"[٢]، ويشير نص هامش الوجه والظهر إشارة واضحة إلى أمر الخليفة الوليد بضرب فلوس بالقيمة الوزنية ستة عشر قيراطا

---

[١] حدد الباحث محمود أحمد زرازير الوجه والظهر دون أن يذكر سبباً واضحاً لهذا التحديد وبخاصة وأن الظهر -حسب تحديده- يحمل اسم الأمير الآمر بضرب هذا الفلس، وهذا أولى أن يجعله وجهاً وليس ظهراً.

[٢] **زرازير (محمود أحمد محمود):** *أوزان فلوس طبرية في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧١٥م)*، مجلة مركز المسكوكات، كلية الآثار، جامعة الفيوم، العدد الثاني،٢٠١٩، ص ص ١٦٤-١٦٥.

وهذا في "مدينة طبرية" ويلاحظ أن نص الهامشين متكاملين ففي هامش الوجه صيغة الأمر من الخليفة الوليد بن عبد الملك بضرب "الفلوس" ويستكمل النص في هامش الظهر حيث يحدد النص القيمة الوزنية لهذه الفلوس، ويلاحظ هنا في مفردات النص كلمتان هما "يضرب" تعني ضرب هذه القطع في دار الضرب، أما الكلمة الثانية فهي "فلوس" بصيغة الجمع بما يؤكد أن هذه القطع ضربت في دار الضرب لتحمل رسالة تتمثل في أمر الوليد بضرب هذه الفئة من الفلوس بقيمة وزنية ستة عشر قيراطاً، وهو أمر إداري من الخليفة يعالج موضوعا آخر غير موضوع التسعير الذي سبقت الإشارة إليه ويختص بقضية ضرب فئة من الفلوس بقيمة وزنية معينة، وهو أمر إداري من أعلى سلطة في الدولة ممثلة في الخليفة ونفذ نشره من خلال ضربه على قطع معدنية تحمل نص الأمر صراحة، وهو ما يكشف بمثال آخر عن مهمة من مهام دار الضرب وهي ضرب الأوامر الخليفة وأوامر الولاة على قطع معدنية لنشرها بين العامة الذين يتداولون التعامل بهذه النوعية من النقود ممثلة في الفلوس التي كانت الأكثر تداولا في المعاملات اليومية البسيطة، وهذه الأوامر التي كانت تنشر بإصدار أعداد كبيرة من هذه القطع لتوصيل الرسالة كانت أيضا تحفظ منها نسخ في أرشيف الدولة -كما سبقت الإشارة- كنوع من أنواع التوثيق المادي غير الورقي الذي كان سائدا قبل العصر الإسلامي واستمر في العصر الأموي كما يوضح ذلك ما وصلنا من قطع أثرية تثبت ذلك.

مسمى "دار السكة" وعلاقته بضرب المسكوكات

كان مسمى دار الضرب هو المسمى الأكثر شيوعاً -كما سبقت الإشارة- وارتبط به نص الضرب صياغة سواء من الفعل أو المصدر؛ فإن مسمى دار السكة ورد أيضا في المصادر ولكن ليس بنفس شيوع مسمى دار الضرب، ومن أشهر المصادر التي استخدمت هذا المسمى كتاب الحكيم "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" ودلالة مسمى دار السكة في عنوان هذا الكتاب يناظر دلالة مسمى دار الضرب الذي سبقت الإشارة إليه، وواضح أن هذا الاستخدام جاء في إطار صياغة عنوان هذا الكتاب سجعًا، فيقول الحكيم: "السكة هي الحديدة يطبع عليها الدينار والدرهم فسميت سكة بها الدنانير والدراهم"[١]، وقول الحكيم يعني أن السكة هي قوالب السك التي تصنع من الحديد وتنقش عليها النقوش مباشرة محفورة غائرة ومقلوبة، ويطبع بها على المعدن المسكوك فتظهر النقوش معتدلة بارزة، وهذه النوعية من القوالب تعرف بالقوالب الأم، وقد تكون هذه القوالب الجديدة مستنسخة من قالب أم مصنوع من الرصاص يسهل عليه حفر النقش غائرا أو مقلوبا ويستنسخ منها قالب فخار ومن هذا الأخير يستنسخ قالب حديدي سواء أكانت القوالب

[١] - **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص ١٠٩.

من الحديد في هيئة قوالب أم، أو من الرصاص في هيئة قوالب مستنسخة فإنها هي المراد التعريف بها في لفظ السكة الذي أشار إليه الحكيم.

والدلالة الأخرى لمصطلح أو مسمى السكة التي أشار إليها الحكيم تنصرف إلى قطع المعدن التي تطبع بالقوالب سواء كانت دنانير أو دراهم أو فلوس والتي يطلق عليها لفظ المسكوكات حاليا.

واستخدم الحكيم مصطلح "دار السكة" إطلاقا على المنشأة التي يتم فيها ضرب النقود بمراحلها المختلفة ابتداء من صهر المعدن وتنقيته وملغمته وانتهاء بوزنه وطبعه مسكوكات جيدة العيار مضبوطة الوزن واضحة النقوش[١].

ويتماهى هذا التعريف الاصطلاحي التقني مع التعريف اللغوي تماهياً واضحاً، فقد قال ابن منظور في لسان العرب "السكة حديدة قد كتب عليها يضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة وفي الحديث أن النبيﷺ: أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس، أراد بالسكة الدينار والدرهم المضروبين سمي كل واحد منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المُعَلِمة له ويقال له السك"[٢].

وقد ورد ضمن نقوش القطع النقدية المعدنية نصوصا خاصة بالضرب تتضمن لفظ "السكة" بالدلالة التي تعني النقود المطبوعة بالقوالب، وهذه النقوش التي تتضمن هذا اللفظ نادرة وليست بشيوع استخدام اللفظ "ضرب" ومن أمثلة ذلك تنكة ذهبية ضرب دلهي سنة ٦٩٦هـ جاء نقشها على النحو التالي:

	الوجه	الظهر
مركز	السلطان الأعظم علاء الدنيا والدين أبو المظفر محمد شاه	سكندر الثاني يمين الخلافة ناصر أمير المؤمنين
هامش	السلطان	ضَرَبَ هذه السكة بحضرت دلهي في سنة ست وتسعين وستماية[٣]

ويلاحظ أن بداية نص الضرب قد بدأت باللفظ "ضرب" وهناك مثال آخر لم يرد في صياغته اللفظ "ضرب" وأشار مباشرة إلى المنتج النهائي، وقد ورد النقش بالصيغة الآتية:

	الوجه	الظهر
مركز	المؤيد بتأييد الرحمن غياث الدنيا والدين أبو المظفر شاه	ناصر الاسلام والمسلمين كنز[٤] أمير المؤمنين
هامش	السلطان	هذه السكة المباركة في بلدة معظم أباد سنة ثمان وسبعين وسبعماية[٥]

[١] **الحكيم:** *الدوحة المشتبكة*، ص ١١، ١٢١، ١٢٧-١٢٨، ١٦٠، ١٧٦، ١٨٤.
[٢] **ابن منظور:** *لسان العرب*، ج٨، ص٢١٩.
[٣] **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص١٣١.
[٤] قرأها رمضان "كين" والراجح أنها كنز.
[٥] **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص٢٠٩.

الهامش: وإذا كان الحكيم يوسف في بلاد الأندلس قد استخدم لفظ "دار السك" بديلا عن دار الضرب فإن مؤرخي بلاد المغرب والأندلس استخدموا أيضا لفظ "السكة" بالدلالة التي تعني القطع النقدية المسكوكة، ويدل على ذلك ما ذكره كلا من ابن الخطيب، وابن عذاري اللذان أشارا إلى أن المعز بن باديس في إطار مناهضته للفاطميين "أذاع بين الناس بقطع سكتهم وزوال أسمائهم من جميع الدنانير والدراهم بسائر عمله"[١].

وفي إطار ما سبق عرضه يتضح أن مسمى "دار الضرب" كمؤسسة أو منشأة تقوم بمهام ضرب النقود في إطار عملياتها المختلفة وغير ذلك من المهام كان هو المسمى الشائع، كما أن لفظ "ضرب" سواء بصيغة الفعل الماضي أو بصيغة المصدر كان هو اللفظ الشائع في صياغة نص نقش الضرب وتاريخه تحديداً.

تطور مهام دار الضرب في عهد الأسرة العلوية

مع تطور وتحديث مصر في عهد أسرة محمد علي حدث تطور كبير في مهام دور الضرب التي عرفت بمصطلح "الضربخانه" وحدث تطور مُناظر في أسس إدارتها وتنظيمها وعمارتها[٢]، ومن المهم أن نشير هنا إلى أن مصلحة الضربخانه المصرية قد تنوعت وتعددت مهماتها تعددا يتماهى مع ما حدث من تطور وتحديث في هذه الفترة، ويمكن أن نوجز في إطار هذا البحث وظائف دار الضرب أو "الضربخانه" على النحو التالي:

١. سك العملات باختلاف أنواعها بمعرفة الدولة ولا تقوم تلك المهمة التي كانت تقوم بها دار الضرب في العصور الوسطى وهي ضرب الذهب والفضة مسكوكات لمن يرغب في ذلك من العامة، وهذا التعديل يكشف عن تأكيد اتجاه الدولة لجعل ضرب السكة أمرا خالصا للسلطة، وحوكمة هذا الأداء بالمعنى الحديث للفظ "حوكمة".

٢. شراء الذهب والفضة من العامة لتشغيلها في دار الضرب سواء في ضرب السكة أو غيرها من ضروب التشغيل التي تقوم بها الضربخانه.

٣. تقوم الضربخانه بعمل دمغة المصوغات كعمل من أعمالها الأساسية، ودمغ المصوغات الذهبية والفضية يعني ضمنا مراجعة سلامة عيارها، وهذا الدمغ يكون بطريقة لا يمكن تقليدها، وحتى تستكمل إجراءات تحقيق عمل الدمغة كانت المتابعة مع المتعاملين مع المصوغات من أجل

---

[١]- **ابن عذاري(أبو العباس أحمد):** *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، تحقيق ج. س. كولان، ليفي بروفنسال، بيروت، ١٩٨٥م، ج١، ص٢٧٨؛ **ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله السلماني):** *أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام*، تحقيق أحمد مختار، محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، ١٩٦٤م، ج٣، ص٧٣؛ **رمضان:** *النقود الإسلامية وأهميتها*، ص ١٥٨.

[٢]- كلمة "ضربخانه" مناظرة تماما لمسمى دار الضرب قبل العصر العثماني، فكلمة "ضرب" تعني ضرب المسكوكات - كما سبقت الإشارة- وكلمة "خانه" تعني مكان، وبذلك يكون المعنى الكامل للفظ "ضربخانه" مساوياً في دلالته لدار الضرب، للاستزادة راجع؛ **إبراهيم:** *مصلحة الضربخانه المصرية بالقاهرة*، ص٤٥.

ضرورة دمغ المشغولات بمعرفة الضربخانه وتأدية عوائدها، وهذا الإجراء الأخير يكشف عن أن الدولة سعت إلى تحقيق نوع من الضريبة على المشغولات وكان السبيل إلى ذلك ضرورة دمغ هذه المشغولات؛ بل وتعدى الأمر إلى مواد أخرى كانت تدمغ كالأقمشة وهو ما دفع إلى أخذ تعهدهم على الخياطين لعدم قبول أقمشة غير مدموغة لتصنيعها.

٤. تقوم الضربخانه بصنع الأختام من النحاس والفضة للجهات الحكومية نظير ثمن معين.

٥. تقوم الضربخانه بتصنيع دانمات (علامات) حديد لتدبغ الأغنام.

٦. مصلحة الضربخانه هي المصلحة الوحيدة المكلفة دون سواها لإعطاء البيانات والايضاحات الخاصة بأسعار العملات المختلفة -قديم وجديد- وفق اللوائح الأساسية التي تعمل بها.

٧. مصلحة الضربخانه هي المنوط بها الكشف عن العملات وعدم تزييفها، واتسع نطاق هذا الأداء ليشمل فحص الأشياء الذهبية الأخرى أو المكونات الذهبية في قطع الأثاث وغيرها لتأكيد سلامة عيارها وعدم حوث أي غش أو تزييف فيها.

٨. تقوم بحفظ الأمانات لبعض المؤسسات الرسمية في الدولة كبيت المال وضبطية مصر وضبطية الاسكندرية وتوثق في سجلات خاصة بها وذلك مقابل رسم خاص[١].

وفي هذا السياق يتضح إلى أي مدى تم توسيع مهام الضربخانه، وهو توسيع يرتبط بتحقيق عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

١. سيطرة الدولة على كل الأمور الخاصة بالمسكوكات إنتاجًا وتسعيرًا.

٢. ضبط الأداء الاداري ضبطًا يحقق منع الغش والتزييف، ويحقق الأمانة وسلامة الأداء.

٣. اتجاه الدولة إلى اعتبار الضربخانه مصدرًا من مصادر تحقيق دخل مالي معتبر للدولة من خلال نشاطاتها سواء فيما يتعلق بضرب المسكوكات أو غيرها.

٤. استغلال طاقة التشغيل في الضربخانه في عمل الدمغات، والأختام، والعلامات المطلوبة لأغراض ادارية وضريبية سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية أو حتى ببعض المعاملات المرتبطة بحاجات العامة[٢].

وهذه المهام انتقل كثير منها إلى مصلحة سك العملة والدمغة إحدى الهيئات التي أصبحت تابعة حاليا لوزارة المالية، كما أن بعضها أصبح من اختصاص مؤسسات حديثة أخرى كالبنك المركزي الذي أنيط به تحديد سعر العملات وأنساق صرفها.

وفي إطار ما سبق يتضح أن دار الضرب قامت بمهام عديدة ولم يقتصر دورها على ضرب المسكوكات، ومعرفة هذه المهام في غاية الأهمية لدراسة المسكوكات من حيث نقوشها وأوزانها وعيارها وصرفها.

---

[١]- للاستزادة راجع؛ **إبراهيم:** *مصلحة الضربخانه المصرية بالقاهرة*، ص ص٨٦-٩٠.

[٢]- للمزيد؛ **إبراهيم:** *مصلحة الضربخانه المصرية بالقاهرة*، ص ص٨٦-٩٠.

الخاتمة

- أوضح هذا البحث بالأدلة الأثرية ومن خلال النصوص المصدرية في المصادر المتصلة اتصالًا مباشرًا بالنقود أن هناك مهام متعددة لدار الضرب، وأن دار الضرب لم يقتصر أداؤها على إصدار النوعيات المسكوكات المختلفة كالدنانير والدراهم والفلوس.
- أوضحت الدراسة تفصيلًا في هذا السياق أهمية استمرارية دار الضرب في أداء هذه المهام وبخاصة ضرب النقود للحاجة الضرورية لها ولارتباطها بالسلطة ارتباطًا مباشرًا كونها من شعاراتها الأساسية.
- بينت الدراسة أهمية توجيه السلطة للسياسات النقدية، وعلاقة ذلك بدار الضرب التي تصدر النقود وغيرها من الإصدارات التي تخدم أهداف الدولة وسياساتها.
- أوضحت الدراسة بجلاء توظيف دار الضرب في تنفيذ مهام أخرى لا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنقود مثل ضرب الأوامر الادارية للخلفاء والولاة على سبائك معدنية بغرض نشر هذه الأوامر مثل أمر الخليفة معاوية بعزل عبد الله بن عامر سنة ٤٠٤هـ/٦٦٤م، من ولاية البصرة.
- أوضحت الدراسة أن دار الضرب كانت بالإضافة إلى إصدار النقود مهمتها الأساسية تضرب سبائك معدنية تحمل أوامر الخلفاء والولاة بقضايا تتصل بالنقود مثل تسعير الفلوس، أو ضرب فئات جديدة منها، وكذلك ضرب "دراهم الكيل" تستخدم في تحرير الأوزان والأكيال.
- أوضحت الدراسة ارتباط نصوص النقوش على المسكوكات وبخاصة ما يتصل بعملية الضرب بمسمى "دار الضرب" باستخدام الفعل "ضرب" أو مصدره استخداما أساسيا في صياغة هذه النقوش، وأوضحت الدراسة في إطار البعدين واللغوي والاصطلاحي مدى هذا الارتباط.
- في إطار التطور والنضوج أوضحت الدراسة الرؤية الحديثة لوالي مصر محمد علي في تفصيل مهام دار الضرب في عهده، وهو تفصيل يرتبط ارتباطا عضويا بالمراحل السابقة والمهام التي أوضحتها الدراسة لدار الضرب، مع توضيح دور محمد علي في بلورة هذه المهام وتحديدها في إطار قانوني واضح، بالإضافة إلى حوكمة إدارتها في إطار استثماري يُدر دخلا كبيرا للدولة من خلال هذه الدار من خلال مستثمرين يعملون في مجال ضرب السكة يتولون ادارة دار الضرب نظير قيم مالية تحددها الدولة، مع إشراف الدولة كاملًا على الأداء السليم في إطار المهام المحددة والقوانين المُنَظِمة؛ وفي ذلك إرهاصة للرؤية المعاصرة التي تُعرَض على القطاع الخاص لإدارة مؤسسات ومرافق عامة في الدولة في ظل حوكمة ومراقبة دقيقة من جانب الدولة، وهذا التصور الاقتصادي في ادارة دار الضرب انتقل بها إلى المؤسسات المعاصرة في العصر الحالي والتي ترتبط بالنقد وادارته كمصلحة سك العملة، والبنك المركزي، ووزارة المالية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- **القرآن الكريم**
- **الأصفهاني (أبو الفرج):** *كتاب أدب الغرباء*، تحقيق صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.
- **ابن بعرة الذهبي (منصور بن بعرة الذهبي الكاملي):** *كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية*، تحقيق عبد الرحمن فهمي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- **الحكيم (أبي الحسن علي بن يوسف):** *الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة*، تحقيق حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد ١-٢، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- **ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله السلماني):** *أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام*،ج٣، تحقيق أحمد مختار؛ محمد إبراهيم الكتاني، الدار البيضاء، ١٩٦٤م.
- **ابن عذاري(أبو العباس أحمد):** *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، ج١، تحقيق ج. س. كولان؛ ليفي بروفنسال، بيروت، ١٩٨٥م.
- **المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي ت: ٨٤٥هـ):** *شذور العقود في ذكر النقود، تحقيق ودراسة ونشر*، محمد عبد الستار عثمان، الطبعة الثانية، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الاسكندرية، ٢٠١٥م.
- **ابن ميمون (عبد الله):** *الافادة والتبصير لكل رام مبتدئ مهير*، نشر معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية في إطار جامعة فرانكفورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، ١٩٨٦.

ثانياً: المراجع العربية

- **إبراهيم(سحر محمد)**، *مصلحة الضرب خانة المصرية بالقاهرة*، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.
- **رمضان (عاطف منصور):** *النقود الاسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ والآثار والحضارة الإسلامية*، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- **ستيبتشويتش (الكسندر):** *تاريخ الكتاب*، القسم الأول، ترجمة محمد الأرناؤوط، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٣م.
- **عثمان(محمد عبد الستار):** *الصنج الزجاجية في العصرين الأموي والعباسي المبكر في ضوء مجموعة متحف الفن الإسلامي رؤية*؛ جديدة، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الاسكندرية، ٢٠٢٠م.
- **مجمع اللغة العربية**، *المعجم الوسيط*، ج١، الطبعة الثالثة، قام باخراجه كل من إبراهيم أنيس؛ عبد الحليم منتصر؛ علية الصوالحي؛ محمد خلف الله، القاهرة، ١٩٧٢.

ثالثاً: الدوريات العلمية

- **زرازير(محمود أحمد محمود):** *أوزان فلوس طبرية في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧١٥م)*، مجلة مركز المسكوكات، كلية الآثار، جامعة الفيوم، العدد الثاني، ٢٠١٩.
- **عثمان (محمد عبد الستار):** *نظرية جديدة لتفسير تخطيط قبة الصخرة، مجلة العصور*، دار المريخ للنشر، لندن، مجلد٣، ج٢، ١٩٨٨م.
- **عثمان (محمد عبد الستار):** *أقدم نقش خلفي على حامل معدني*، دراسة آثارية تاريخية، تحت النشر.

رابعاً: الرسائل العلمية

- **أباظة (عبده):** *النقود المتداولة في مصر في عصر محمد علي باشا (١٢٢٠-١٢٦٤هـ/ ١٨٠٥-١٨٤٨م)*، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.
- **علي (عبد اللطيف إبراهيم):** *دراسات تاريخية وأثرية في وثائق عصر الغوري*، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٥٦م.

خامساً: المراجع الأجنبية

- **Miles(Georg C):** *Early Arabic glass weight and stamps. A Supplement*, The American Numismatic Society, New York, 1955.
- **Balog (Paul):** *Umayyad, Abbasid and Tulunid Glass weights and Vessel stamps*, Numismatic studies 13. New York, American Numismatic Society 1976.
- **Zarazir(M):** *The exchange rate of fals in the Islamic orient from Arabization till the end of the Umayyad period*, EJARS. Vol.7 issue.2 December 2017.